دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي
دراسة احصائية لحالة الجزائر2007-2016

ط د/ بن عبد الرحمن عبد الصمد [1]

ط د/ حمريط عبد اللطيف [2]

ط د/ زدام أحمد أمين [3]

قامت الورقة البحثية بتقييم المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2007 الى 2016 حيث كان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة معرفة مدى تأثير هذه المؤسسات على متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر وكذا مساهمتها في التنويع الاقتصادي ، نظرا لأهمية هذه الاخيرة ودعمها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. حيث تم استخلاص مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام، في التصدير وفي خلق القيمة المضافة. خاصة وان الجزائر كرست مجهودات كبيرة تجسدت في شكل برامج دعم للنهوض بهذا القطاع ، وتبين ان لهذه المؤسسات دور في تفعيل الاقتصاد الوطني والقضاء على البطالة .

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الناتج الداخلي الخام ، القيمة المضافة .

Cet article en question cherche à évalué les petites et moyennes entreprises en Algerie durant la période 2007-2016 à pour bute d'etudier l'impact de ces PME sur les variables macro-économiques en algérie. Compte tenu de l'importance de ces derniers et son soutien au développement économique et social . ou est établi la contribution des PME dans le PIB , l'éxportation et la création de la valeur ajoutée , notament que l'algerie a dépployé des efforts l'exemple de programme de soutien pour la promotion de secteur economique, il a été prouvé que ces entreprises à contribuer dans l'activations et l'amélioration de l'economie et la diminution du taux de chomage .

LES MOTS CLE: pme , pib , la valeur ajoutée .

مقدمة :

لعل انتهاج الجزائر لسياسة الإصلاحات الاقتصادية كان بداية لدفع عجلة الاستثمار وتطويره، وذلك شعورا منها بأهمية هذا الأخير في خلق قيمة مضافة وسعيا منها لاستثمار أموالها في قطاعات اقتصادية أكثر استقطابا للعمالة وتحقيق التنويع الاقتصادي.

ولهذا الغرض أنشأت الحكومة العديد من الهياكل والإدارات بغية إزالة العراقيل التي تعترض طريقها، وعمدت على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة باعتبارها أداة اقتصادية مساعدة لخلق قيمة مضافة، لطالما وجد أن هناك اتفاق واضح لمدى أهميتها في النشاط الاقتصادي نتيجة للنجاح الذي حققته هذه المؤسسات في العديد من الدول.

1 جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر . Email: abdessamadb16@gmail.com
2 جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر . Email: hamritabdelatif@gmail.com
3 جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر . Email: zaddam1988@yahoo.com

وتزامنا مع الأزمة الراهنة التي تمر بها الجزائر بسبب انخفاض أسعار البترول وباعتبارها دولة تعتمد في إيراداتها على النفط فارتأينا معرفة :

ما مدى تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في متغيرات الاقتصاد الكلي وتحقيق التنويع الاقتصادي ؟

حيث تم تقسيم الدراسة الى محورين:

- ✍ يتضمن المحور الاول جانب نظري: ماهية التنويع الاقتصادي وماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري ، خصائصها، تطور دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.
- ✍ أما المحور الثاني المتعلق بالجانب التطبيقي يتناول أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر، وتم التطرق فيه الى اهمية P M E ومكانتها بالنسبة للاقتصاد الوطني من مساهمة P M E في خلق القيمة المضافة ، مساهمة P M E في الصادرات خارج قطاع المحروقات ، وأخيرا مساهمة P M E في الناتج الداخلي الخام والعمالة في الجزائر.

وفيما يلي عرض للنقاط سالفة الذكر :

الجانب النظري

اولا- تعريف التنويع الاقتصادي:

يعرف التنويع الاقتصادي بطرق عديدة تختلف باختلاف مجال التطبيق، حيث يربط بعض الباحثين والكتاب التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل، يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية .حيث يرتبط التنويع بالسياسات الهادفة إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتقلب سعرها وحجمها، أو تخضع إلى انخفاض مزمن .وفيما يلي نذكر بعض التعريفات منها:

- يعرف بأنه سياسة تنموية تهدف الى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد.[1]

وبهذا المفهوم يعتبر غير محدد وغير مقصور على نشاطات وقطاعات معينة ومحدودة، وهو يختلف عما هو المفهوم السائد له في الاقتصاد السياسي، إذ يشير التنويع عادة الى الصادرات، وعلى وجه التحديد للسياسات التي تهدف الى تقليل الاعتماد على عدد محدود من السلع التصديرية التي قد تكون عرضة لتقلبات السعر والحجم أو تراجعها أصلا.[2]

ويمكن أن يكون التعريف التالي أكثر اجمالا من التعريفات السابقة : هو توسيع للقاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز

[1] لزعر محمد الأمين، **سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية**، المعهد العربي للتخطيط، متاح على الموقع: http://www.arab-api.org تاريخ الاطلاع: 15-02-2018 على الساعة 15:49.

[2] Hvidt, M. 2013. "Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends", Kuwait Programme on Development, Governance and Globalization in Gulf States, Number 27. P :4 ,

اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية تسهم في إيجاد مصادر متعددة للدخل المستدام.[1]
وتجدر الاشارة في هذا السياق أنه في كثير من الاحيان يعتقد البعض بأن التنويع الاقتصادي هو تنويع فقط لقطاع الصادرات، لكن في الحقيقة يقصد به تنويع سلة السلع التصديرية أي زيادة الصادرات غير النفطية من جهة، وإحلال الواردات من جهة أخرى.

ثانيا– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتعدد و تختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من دولة لأخرى و ذلك نظرا لاختلاف المعايير المستخدمة و المرتكز عليها في التعريف و بهذا فإن كل دولة تنفرد بتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهو مرتبط عموما بدرجة كبيرة بنسبة نموها الاقتصادي و لتوضيح ذلك سوف نتطرق إلى تعاريف كل من الدول الصناعية و الدول النامية.

1- تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وفقا للقانون 17–02 المؤرخ في 11 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي ينص في مادته 05 على مايلي:

- تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج سلع و/أو الخدمات
- تشغل من واحد (01) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (04) ملايير دج، أو لا يتجاوز حصيلتها السنوية 01 مليار دج.
- لا تستوفي معيار الاستقلالية.[2]

وتصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المنظور الجزائري على النحو المبين في الجدول التالي:

المؤسسات	عدد العمال	رقم الاعمال	الحصيلة السنوية
المتوسطة	50 الى 250	400 مليون دج الى 4 ملايير دج	200 مليون دج الى مليار دج
الصغيرة	10 الى 49	لا يتجاوز 400 مليون دج	لايتجاوز 200 مليون دج
الصغيرة جدا	01 الى 09	أقل من 40 مليون دج	لا يتجاوز 20 مليون دج

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على القانون التوجيهي رقم 17–02 المؤرخ في 11 يناير 2017 المتعلق بتطوير PME.

2- **<u>خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة</u> :** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص التي تمكنها من ان تلعب دورا هاما في خلق القيمة المضافة للاقتصاد الوطني ونوجزها فيما يلي :[3]

[1] عبد الرزاق بن علي و نجوى راشدي، **التنويع الاقتصادي :المفهوم، الأهمية والمحددات**، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، يومي 02و03 نوفمبر 2016، بجامعة حمة لخضر الوادي، ص03.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 19–09 المتعلق بترقية الاستثمار، العدد 02 ،11 يناير 2017 ،ص05.

[3] رابح خوني & رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، ايتراك للطباعة والنشر ،2008،ص 29

- **الادارة والتسيير** : تتميز PME بسهولة التسيير وذلك نظرا لهيكلها تنظيمي البسيط والأساليب الإدارية الغير معتمدة واللوائح الصريحة لتسير العمال حيث ان الادارة تعود لمالكها.
- **سهولة التأسيس:** ان رؤوس الأموال هذه المؤسسات ضئيلة مقارنة بالمؤسسات الأخرى مما جعلها تعتمد فقط على التمويل الذاتي وهذا عن طريق مدخرات الأفراد.
- **الجمع بين الإدارة و الملكية:** تتميز هذه المؤسسات بإدارة بسيطة تعود لمالكها الذي يعتبر في نفس الوقت مسير اي مسير المؤسسة وهذا ما يزيد من دقة الأداء والفعالية.
- **المرونة الكبيرة:** اي سهولة تأقلمها مع العالم الخارجي فمن خلال هذه المرونة الكبيرة تستطيع أن تغير من حجم إنتاجها لتتوافق مع متطلبات السوق المتقلبة.
- **صغر حجمها ورأس مالها:** أن صغر حجمها يساعدها على التكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية والدولية وذلك في ظل التغيرات القائمة، أما صغر حجمها يساعدها في عملية توفير التمويل اللازم.
- **الملكية المحلية** : غالبا ما يكون ملاك المؤسسات ص و م محليون، وتكون سلطة التحكم في القرارات الاقتصادية تحت سلطة اشخاص وطنين مقدمين في المجتع المحلي هذا ما يوحي الزيادة اليد العاملة اكثر للمقيمين في تلك المنطقة وبالتالي استثمار جزء كبير من الارباح داخل المجتمع المحلي.
- **الاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل:** بسبب عدم قدرة اصحاب المشاريع على تقديم الملفات البنكية اللازمة بالإضافة الى عدم توفر الضمانات البنكية للحصول على القروض .

3- تطور دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري:

يعتبر وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حديثة النشأة ولم تبلغ المكانة اللائقة بها على المستوى الاقتصادي الكلي نظرا لاصطدامها في الواقع الاقتصادي بمجموعة من العوائق. وقد ارتبط تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالسياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة ويمكن تقسيمها الى فترتين:[1]

- **الفترة الأولى من 1962 إلى1982:** اعتمدت الجزائر في هذه الفترة على الصناعات الثقيلة والتي يمكنها أن تلعب دور القاطرة في إطار الاقتصاد المخطط ذو التوجه الاجتماعي وهذا ما يبرر في نفس الوقت إنشاء المؤسسات الوطنية الكبيرة مثل.....SONACOME ;SONELEC ; SNMC ; SN METAL :

و في إطار الاقتصاد الكلي المرتكز على الصناعات الثقيلة كان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور نسبي وهامشي، يقتصر على بعض الصناعات التحويلية الخاصة والتي تحمل الصفة العائلية، تكون في الغالب تقليدية ولا تعتبر مؤسسات واسعة النطاق .في هذه الفترة لم يتعدى إنشاء المؤسسات ص و م 600 مؤسسة في السنة وبشكل عشوائي وأثرها على الاقتصاد الوطني كان محدود.

[1] مايو عبد الله& الحاج عرابة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع القاعدة الانتاجية في الجزائر –واقع وآفاق–**، مداخلة للملتقى الدولي: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة يومي: 02 و03 نوفمبر 2016، جامعة الوادي، ص ص4-5.

- **الفترة الثانية الفترة الممتدة من 1292 إلى يومنا هذا:**

إن تحول الاقتصاد العالمي إلى عولمة الأعمال و اقتصاد السوق ، جعل الجزائر تتجه إلى الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات وذلك من خلال وضعها في إطار قانوني و إداري يسهر على تطويرها و تنميتها حيث تم إنشاء وزارة خاصة بها ، بالإضافة إلى ذلك فقد أنشأت الجزائر العديد من الهيئات التي تدعم هذا القطاع نذكر منها : وكالة ترقية ودعم الاستثمار 1993، لجان دعم و ترقية الاستثمارات المحلية 1994، وكالة التنمية الاجتماعية 1994، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 1996،الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار 2001 ، بالإضافة إلى العديد من صناديق الدعم للمؤسسات و المشروعات المختلفة .

كما أن الجزائر تحاول مراجعة الإطار القانوني والمالي للمؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقوانين الاستثمار والمنافسة .ووضع شبكة ربط بين الجامعات و مراكز البحث والمؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .بالإضافة إلى كل ذلك فإن الحكومة ستقوم كما جاء في برنامجها:[1] "بإعداد خريطة تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية بغرض جرد الفرص المحلية للاستثمارات التي تقترح على أصحاب المشاريع الوطنيين والأجانب، وسيعتمد لهذه القطاعات مسعى شامل لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ويتعلق الأمر كذلك بتحسين محيط المؤسسة عن طريق خلق مراكز للتسهيل وإنشاء مشاتل لمؤسسات صغيرة ومتوسطة مبدعة، وترقية المناولة، بالإضافة إلى تنفيذ برنامج وطني لتأمين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات القدرة التصديرية، وكذا إعادة الاعتبار للتراث الحرفي والمحافظة عليه من خلال عمليات التكوين وتدابير دعم ذات طابع جبائى وجمركي، يستند كل ذلك إلى أدوات مالية جديدة أكثر ملائمة لخصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية . ومن حيث الآفاق المستقبلية، من الضروري وضع إستراتيجية وطنية لتنمية مستديمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والصناعة التقليدية بمساهمة جميع المؤسسات والشركاء المعنيين" .

ويبين الجدول أدناه تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2010-2016 ، حيث يلاحظ ارتفاع العدد من 619072 مؤسسة سنة 2010 الى 1014075 مؤسسة عند نهاية السداسي الاول لسنة 2016 أي ارتفاع بنسبة 38.95%.

تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2010-2016

السنة	عدد المؤسسات ص وم
2010	619072
2011	659309
2012	711832
2013 السداسي الاول	747934
2014	852053
2015	934569
2016 السداسي الاول	1014075

[1] الحكومة الجزائرية، برنامج الحكومة، 19-02-2007.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على كشف المعلومات الاحصائية للم ص م رقم 18.20.22.23.26.28.29

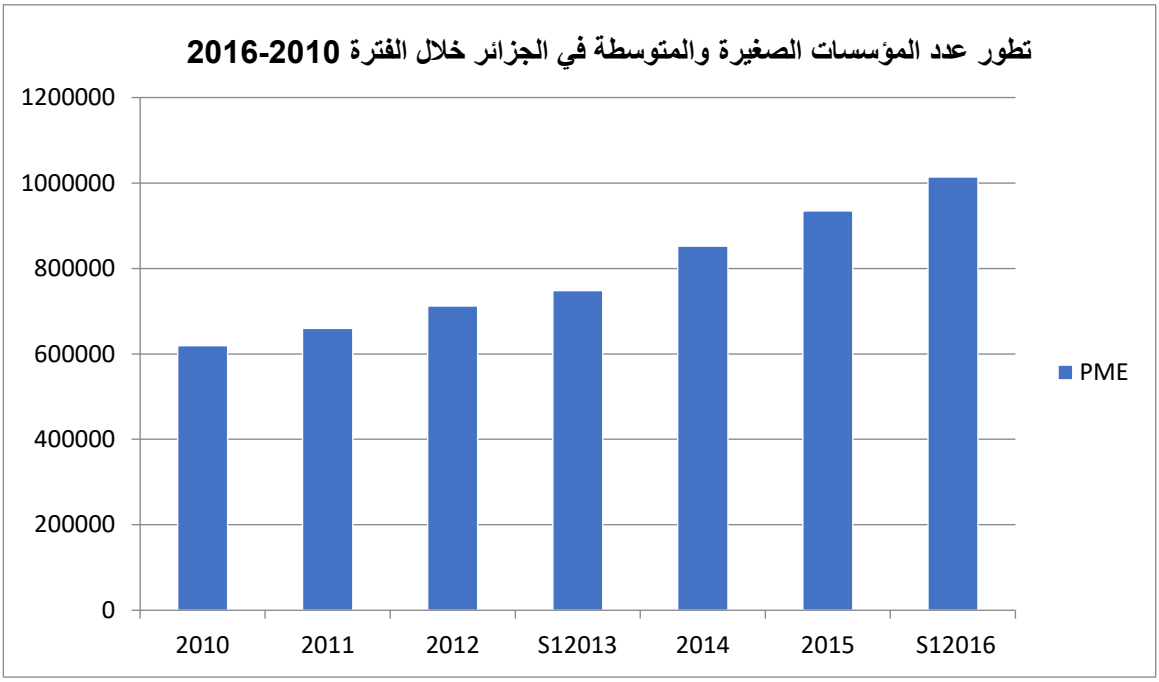

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على كشف التقارير الاحصائية للم ص م

الجانب التطبيقي:

على الرغم مما تواجهه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تحديات ضخمة وخاصة في عصر التقنيات المعقدة وعصر العولمة التي تعتمد على المنافسة ونظام السوق الحر، إلا أنها بقيت تحتل الأهمية الأولى في الاقتصاديات الوطنية كونها المحرك الرئيسي والمصدر التقليدي لنمو وتطور الاقتصاد، وما زالت احد أهم روافد العملية الاقتصادية والاجتماعية في اقتصاديات الدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص، بل أن بعض الباحثين اعتبرها العمود الفقري لأي اقتصاد وطني، وخاصة بعد أن شهد هذا القطاع انتشاراً واسعاً في مختلف أنحاء العالم خلال السنوات الأخيرة وأصبحت تشكل نسبة كبيرة من الاقتصاد الوطني.

أولا :أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور هام في استراتيجيات التنمية الاقتصادية في معظم اقتصاديات دول العالم، وتمثل جزءا كبيرا من قطاع الإنتاج في مختلف الدول سواء المتقدمة او النامية، فهي تعتبر ركيزة أساسية وتمثل النسبة الأكبر من حيث العدد في معظم الدول ، اذ بلغت حوالي 99% من مجموع المؤسسات في كل من اليابان والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الامريكية [1].

[1] ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، الدار المحمدية العامة، الجزائر،1998،ص65.

"وهي تلعب دورا مهماً في اقتصاديات كل البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وهي توفر من 40% الى 80% من مناصب الشغل المأجور وتساهم بـ 30% الى 70 % من الناتج الداخلي الخام...وهي مصدر كبير للشغل 81% و القيمة المضافة 58.8 %".[1]

ويمكن ابراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال:

- المساهمة في خلق فرص التشغيل والعمل من اجل التقليص من مشكلة البطالة، من خلال تشغيل الشباب باقل تكلفة ممكنة نسبيا اذا ما تم مقارنتها بتكلفة خلص فرص العمل في المؤسسات الكبرى.[2]
- الاعتماد على الموارد المحلية وبذلك التقليل من عملية الاستيراد.
- تحقيق العدالة الاجتماعية وعدالة توزيع الدخل، وتحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية الذي يؤدي الى خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق الريفية والنائية، وإعادة توزيع السكان والحد من الهجرة نحو المدن الكبرى
- ارتفاع معدلات الإنتاجية في المشروعات و المؤسسات ص و م بالمقارنة بالعمل الوظيفي الحكومي والعام[3] .
- الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الافراد والجمعيات الهيئات غير حكومية، وغيرها من مصادر التمويل المالي الذاتي.
- تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توفير سلع وخدمات للاستهلاك النهائي والوسيط وبالتالي الرفع من قيمة الدخل القومي للبلاد.
- القضاء على التضخم من خلال القضاء على التحويلات المالية الغير منتجة بامتصاصها للاستثمار والتشغيل الاقتصادي
- المساعدة على زيادة المبيعات والتوزيع حيث يؤدي ذلك الى التقليل من التكاليف المتعلقة بالتخزين ومن ثم التسويق ويؤدي الى توصيل السلع للمستهلك بأقل التكاليف.
- التجديد، اذ ان الافراد و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هم المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة و الاختراعات، حيث ان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة تتعرض الى التجديد والتحديث اكثر من المؤسسات العامة.[4]

ثانيا: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.

ستتم دراسة الوزن الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي بمتابعة تطور العمالة فيها، وبتحليل بعض المجاميع المحاسبية منها الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة والتجارة الخارجية.

1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات.

[1] تومي ميلود، **مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة في ملتقى' 'متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية" ،17-18 أفريل 2006، ص 96.

[2] عبد العزيز جميل مخيمر، احمد عبد الفتاح عبد الحليم، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية** ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية ،2005، ص33.

[3] فريد راغب النجار، **ادارة المشروعات والاعمال الصغيرة الحجم** ، مؤسسة شباب الجامعة 1999، ص 10.

[4] كليفورد م ، بومباك، **أسس إدارة الاعمال التجارية الصغيرة** ،جامعة ايوا، مركز الكتب الأردني،1989 ، ص 14-15.

لا يسمح توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب القطاع الاقتصادي من معرفة الوزن الحقيقي لها في خلق الثروة على المستوى الوطني، لهذا فان تحليل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة على المستوى الوطني ستكون مفيدة الى حد بعيد لتحديد مكانة هذه الأخيرة وهذا ما سيتم معرفته في الجدول التالي:

تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات 2007-2015

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان		القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع
2007	القيمة	420.86	2986.07	3406.93
	%	12.50	87.5	100
2008	القيمة	436.84	3383.57	3820.41
	%	11.4	88.6	100
2009	القيمة	432.05	3954.55	4386.6
	%	9.8	90.2	100
2010	القيمة	340.56	4450.74	4791.3
	%	7.10	92.9	100
2011	القيمة	528.51	4895.64	5424.15
	%	9.7	90.3	100
2012	القيمة	588.44	5553.31	6141.75
	%	9.6	90.4	100
2013	القيمة	675.06	6463.18	7138.24
	%	9.5	90.5	100
2014	القيمة	874.76	7041.66	7916.42
	%	11	89	100
2015	القيمة	893.41	7597.59	8491
	%	18.3	81.7	100

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد:

- Bulletin D'information Economique, données des 'années 2007à 2015, DSIS, ministère de la PME et de l'artisanat

ملاحظة: النسبة = قيمة مساهمة كل قطاع في القيمة المضافة/مجموع القيمة الكلي للقطاعين

من القراءة الأولية لمعطيات و نسب الجدول السابق نلاحظ هيمنة القطاع الخاص على القيمة المضافة طيلة سنوات الفترة 2007-2015 ،حيث تعدت نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة 92% من اجمالي القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات وذلك سنة 2010 بمقدار قدره 4450.75 مليار دينار، في حين

لم تتعدى النسبة 18.4% بالنسبة لمؤسسات القطاع العمومي، بل وصلت أقصاها سنة 2015 وحققت نسبة قدرها 18.3% من اجمالي القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات بقيمة قدرها 893.41 مليار دينار، وهذه المؤشرات تعكس تطور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة وارتفاع مساهمته في القيمة المضافة اذا استثنينا قطاع المحروقات، والشكل التالي يوضح ذلك اكثر:

تطور مساهمة القطاعين الخاص والعام في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات 2007-2015

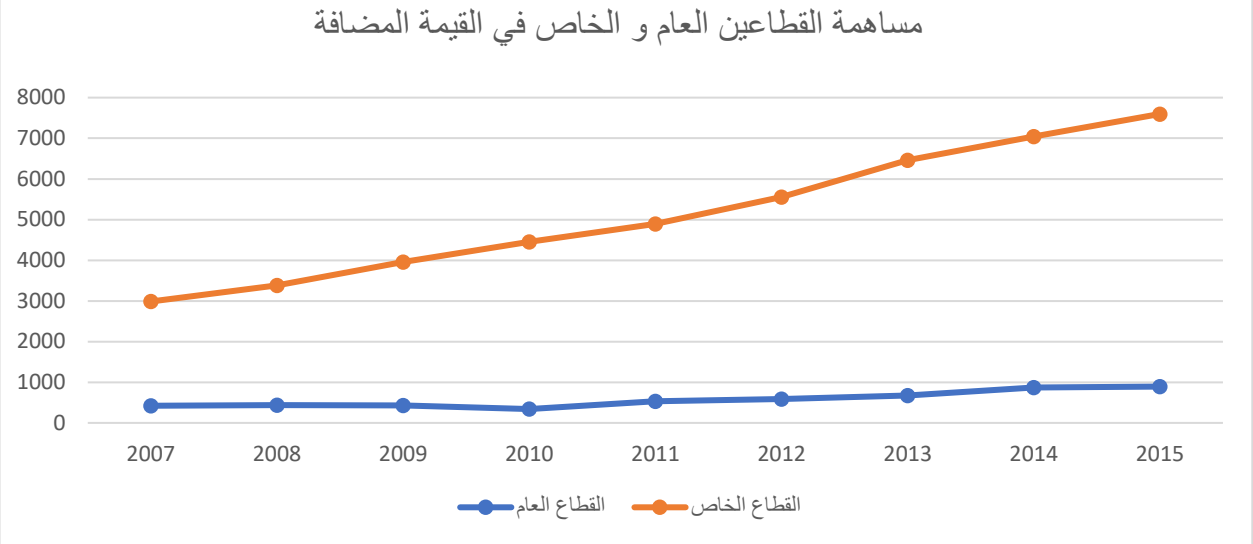

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد:

- Bulletin D'information Economique, données des 'années 2007à 2015, DSIS, ministère de la PME et de l'artisanat

2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات.

يشكل نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبا معتبرة في تكوين الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، ويمثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة المساهم الأكبر في هذا الناتج باعتباره القطاع المهمين على فروع النشاط الرئيسية (البناء والاشغال العمومية، التجارة والتوزيع، النقل والمواصلات..) ويوضح لنا الجدول التالي نصيب كل من القطاعين العام والخاص في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات للفترة 2007-2015

نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات للفترة2007 -2015.

الوحدة: مليار دينار جزائري.

البيان		BIP القطاع العام	BIP القطاع الخاص	المجموع
2007	القيمة	749.86	3153.77	3903.63
	%	19.20	80.80	100
2008	القيمة	686.59	3551.30	4237.90
	%	16.2	83.80	100
2009	القيمة	816.80	4162.02	4978.82
	%	16.41	83.59	100

2010	القيمة	827.53	4681.68	5509.21
	%	15.02	84.94	100
2011	القيمة	923.34	5137.46	6060.08
	%	15.23	84.7	100
2012	القيمة	793.30	5813	6606.30
	%	12.01	78.99	100
2013	القيمة	893.24	6741.19	7634.43
	%	11.7	88.3	100
2014	القيمة	1187.93	7338.65	8527
	%	13.9	86.1	100
2015	القيمة	1313.36	7924.51	9237.87
	%	14.22	85.78	100

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا:

- Bulletin D'information Economique, données des 'années 2007à 2015, DSIS, ministère de la PME et de l'artisanat

توضح معطيات الجدول السابق الارتفاع المستمر في نصيب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة من اجمالي الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات ،حيث كانت النسبة سنة 2007 في حدود 80.80 % و استمرت في الزيادة حتى وصلت الى 85.78 % سنة 2015، في حين لم تتعدى مساهمة القطاع العام نسبة 19.20 % سنة 2007 و هي اعلى نسبة محققة طيلة سنوات فترة الدراسة ، بل استمر نصيب القطاع العام في الانخفاض الى ان وصل نسبة 11.7 % سنة 2013 ، وتبين هذه المؤشرات تنامي نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، ويوضح الشكل الموالي تطور مسار مساهمة القطاعين العام و الخاص في الناتج الداخلي الخام:

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور الناتج الداخلي الخام حسب القطاعين العام والخاص 2007-2015

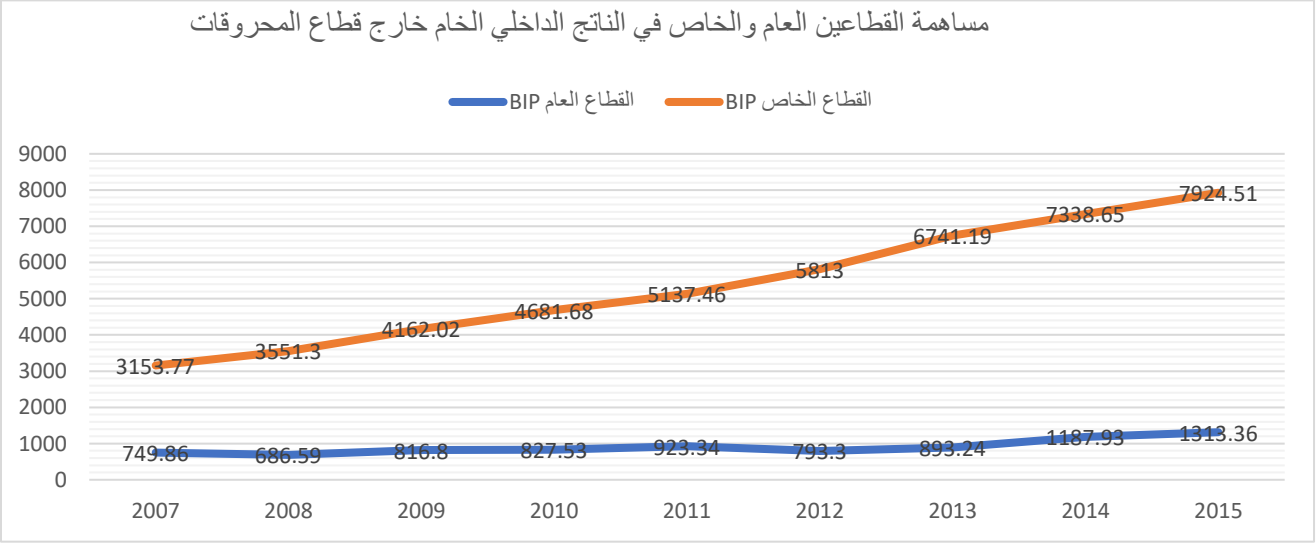

3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل في الجزائر.

في الجزائر تبرز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دورها في الاقتصاد الوطني وكذا في التشغيل، حيث انها توفر أكثر من 2 مليون منصب شغل، مما أدى بالحكومة الى اتخاذ إجراءات ورسم خطط للنهوض بهذا القطاع، وسنبرز في الجدول التالي تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال 2007-2016

تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب فئة العمال 2007-2016

البيان	العمالة في القطاع الخاص		العمالة في القطاع العام		معدل البطالة
	العدد	%	العدد	%	%
2007	1010983	94.64	57146	5.35	13.8
2008	1233073	95	52787	5	11.3
2009	1494949	96.66	51635	3.34	10.19
2010	1577030	97.01	48656	2.99	10
2011	1676111	97.21	48086	2.79	10
2012	1800742	97.44	47375	2.79	11
2013	1953636	97.59	48256	2.56	9.8
2014	2110665	97.84	46567	2.16	9.5
2015	2327293	98.16	43727	1.84	11.2
2016	2511674	98.86	29024	1.14	11.5

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا:

- Bulletin D'information Economique, données des 'années 2007 à 2016, DSIS, ministère de la PME et de l'artisanat
- Bulletin D'information publié par l'Office nationale des statistiques (ONS), données des années 2007 à 2016

من خلال الجدول يمكننا ان نلاحظ ان المؤسسات الخاصة تستحوذ على الفئة الكبيرة من مناصب الشغل المصرح بها أي حوالي 98 %من المناصب خلال فترة الدراسة، حيث نجد ان مناصب الشغل في المؤسسات الخاصة في تزايد مستمر الى ان وصلت الى أكثر من 2.5 مليون منصب في سنة 2016، وهو ما ساعد على التحكم في معدلات البطالة وابقائها مستقرة في حدود 10%، وهذا راجع الى تطور الوعي لدى المواطن الجزائري الى التحرر المالي وانشاء مؤسساته الخاصة.

اما المؤسسات العمومية فإنها توفر ما نسبته 2% من مناصب الشغل، حيث نجد انها وفرت في سنة 2010 حوالي 48656 منصب عمل لينخفض في سنة 2016 الى 29024 منصب، أي انها لم تعرف تطور على صعيد الزيادة في عدد الاجراء، بل هو في انخفاض مستمر عموما، نظرا لزيادة تسريح العمال كنتيجة لتسارع وتيرة

الخوصصة التي مست 135 مؤسسة عمومية، ولبيان مسار الزيادة في عدد العمال بالنسبة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نوضح هذه المقاربة في الشكل التالي:

تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع العام والخاص 2007-2016

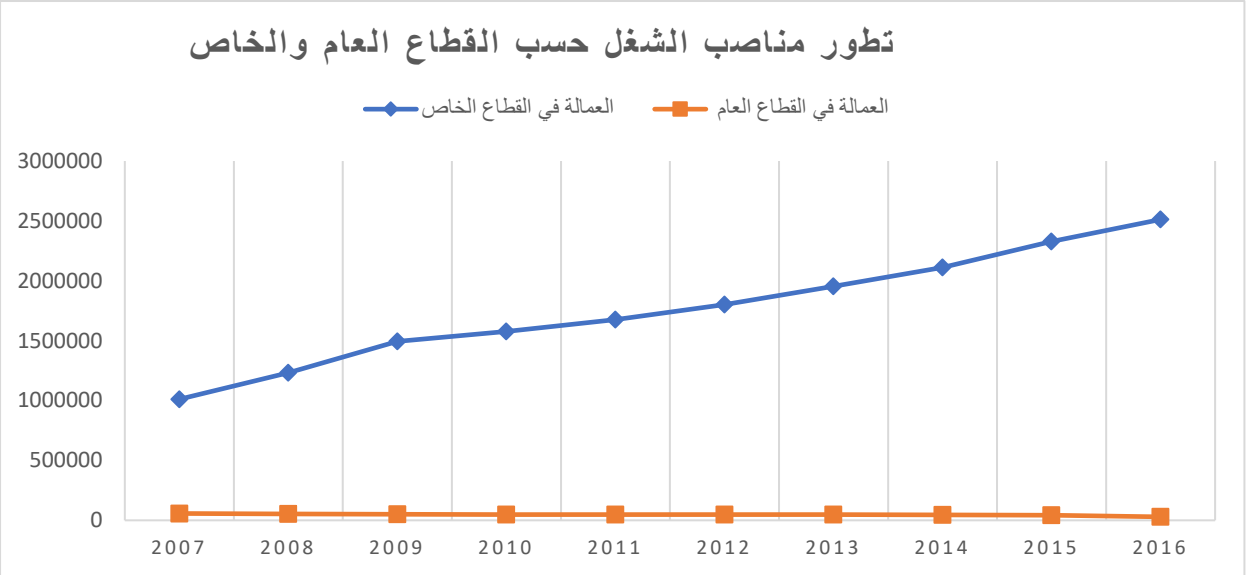

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجدول أعلاه

4- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير خارج قطاع المحروقات.

تمثل المحروقات اهم صادراتنا نحو الخارج بنسبة شبه كلية من القيمة الاجمالية للصادرات حوالي 96 %، اما بالنسبة للصادرات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فتبقى نسبتها ضئيلة بالنسبة لقطاع المحروقات بنسبة تتراوح بين 2% و4 % من القيمة الاجمالية للصادرات، وفيما يخص مجموعة المنتوجات المصدرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تتكون أساسا من:

- منتوجات نصف مصنعة
- السلع الغذائية.
- سلع التجهيزات الصناعية.
- السلع الاستهلاكية الغير غذائية.

في الجدول التالي سوف يتم عرض مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2007-2016

نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج قطاع المحروقات 2007-2016

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مساهمة PME في الصادرات خارج قطاع المحروقات	701	1152.79	910.4	1223	1771	1922	1772	2623	2063	1781

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا:

- Bulletin D'information Economique, données des 'années 2007 à 2016, DSIS, ministère de la PME et de l'artisanat

تحقق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عمليات التصدير خارج قطاع المحروقات ارتفاع مستمر حيث بلغت اعلى نسبة 88.03% من مجموع الصادرات خارج قطاع المحروقات، أي ما قيمته 2623 مليون دولار امريكي لسنة 2014 ، هذه النتيجة ليست مفاجئة بالنسبة لمساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تتواجد بشكل أساسي في نشاطات اقتصادية مجردة من خلق قيمة مضافة، مثل القطاع التجاري ،البناء و الاشغال العمومية، النقل و المواصلات التي تساهم بنسبة قدرها 51% من مجموع القيمة المضافة التي حققها القطاع الخاص في سنة 2012 ،وبالرغم من الجهود المبذولة لترقية صادرات القطاع الخاص من خلال الرفع من القدرات الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الانفتاح على الاقتصاد العالمي ، الا ان مجال التصدير خارج قطاع المحروقات غير كافي ، مما يستوجب بذل المزيد من الجهود لمواكبة هذا الانفتاح، ويمكن التعبير عن معطيات الجدول السابق الخاص بتطور الصادرات خارج قطاع المحروقات بالشكل التالي :

تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج قطاع المحروقات 2007-2016

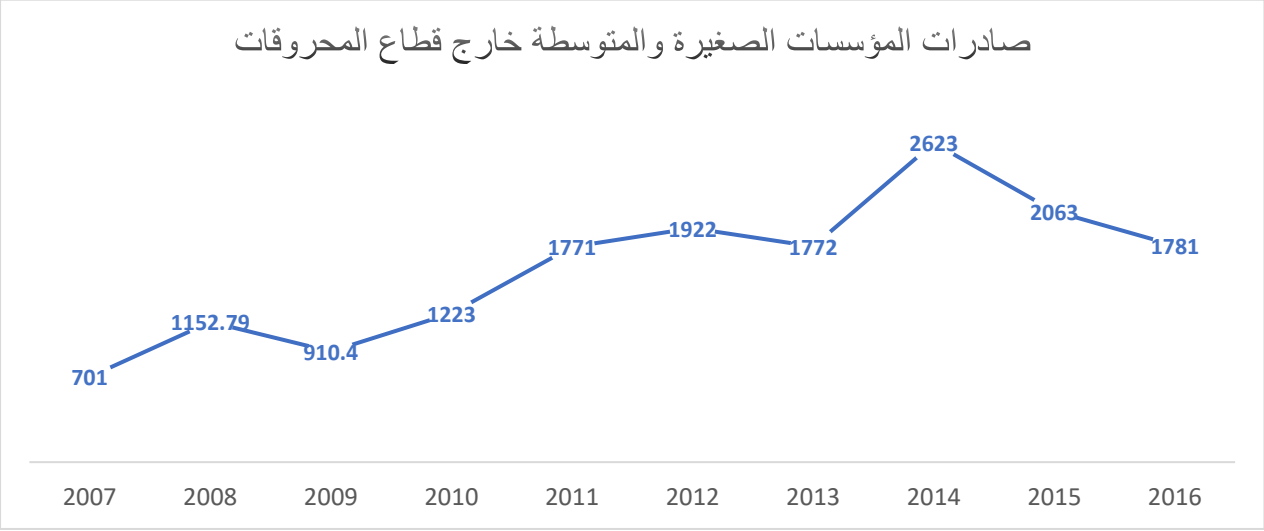

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجدول أعلاه

خاتمة:

من خلال الدراسة الإحصائية السابقة والمتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي وكذا التنويع الاقتصادي وكمحاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة: **ما مدى تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في متغيرات الاقتصاد الكلي وتحقيق التنويع الاقتصادي؟**

توصلنا الى النتائج التالية:

- من اجل القضاء على البطالة وصناعة نسيج صناعي قوي متكامل في الاقتصاد الجزائري، وجب على الحكومات الجزائرية ان تولي هذا القطاع أهمية بالغة في دراستها المستقبلية، وتقوم بترقيته كخيار استراتيجي فعال.
- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور فعال في تحسين مستوى المؤشرات الاقتصادية وذلك من خلال مساهمتها في الرفع في الناتج الداخلي الخام وكذلك التخفيف من حدة البطالة من خلال مساهمتها الكبيرة في خلق مناصب الشغل، كما لها دور كبير في توفير احتياجات المؤسسات الكبيرة بالإضافة الى دورها الاجتماعي الذي تؤديه من خلال تكوينها لليد العاملة ومساهمتها في الحد من الظواهر الاجتماعية.
- يعرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة حيث انها بلغت في نهاية السداسي الاول من سنة 2016 حوالي 1014075مؤسسة وذلك بتحسن بنسبة 38.95% من سنة 2010 حيث تقوم هذه المؤسسات بتشغيل ما يقارب 2 مليون عامل، ويمكن القول انا هذا راجع الى عناية الدول بهذا القطاع في الآونة الأخيرة وعلى الرغم من هذا التحسن الا انه يبقى ضعيف مقارنة بالدول الصناعية.
- يعرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الأرقام والإحصاءات المقدمة حول الجزائر انه في توسع مستمر عبر القطاع الخاص، كما ان المؤسسات الكبرى في تراجع كبير ممثلة للقطاع العام، وهذا ما تفسره نسبة التشغيل في كلا القطاعين، حيث يحظى القطاع الخاص بنسبة متزايدة في التوظيف عكس القطاع العام.
- ارتفاع العدد من 619072 مؤسسة سنة 2010 الى مؤسسة عند نهاية السداسي الاول لسنة 2016 أي.

وعلى ضوء النتائج السابقة وكتوصيات مقترحة من اجل الاهتمام بآليات دعم النمو الاقتصادي في الجزائر يمكننا حصرها كالتالي:

- الاهتمام الفعلي بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ادراج أيام ثقافية، تحسيسية، دراسية حول المقاولة وانشاء المؤسسات سواء على مستوى الجامعات او على مستوى قاعات الثقافة من اجل توعية الشباب لوجود اختيارات أخرى بدل التفكير في الوظيفة.
- تشجيع الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير راس المال وتسهيل مهارات المقاولة لدى الشباب وكذلك الحد من الأعباء والتكاليف وحماية الحقوق الفكرية.
- تقديم تسهيلات إدارية للمستثمرين لتشجيعهم على الاستثمار في الجزائر، بتحديد الإجراءات المالية والإدارية من خلال وصف دقيق للمهام والصلاحيات والوقت المطلوب، وذلك بتجسيده على ارض الواقع.

- انشاء مراكز لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الجامعات، القطاع الخاص، الجماعات المحلية والغرف التجارية، بغرض تأهيل وارشاد أصحاب المشاريع، وتقديم المساعدة الفعلية والملموسة في الإدارة، التنظيم والتسويق والتمويل، بالإضافة الى المساعدات الفنية في عمليات دراسة الجدوى وحتى العملية الإنتاجية
- محاولة ربط المقاولين وأصحاب المشاريع الإبداعية بالتكنولوجيا الحديثة وأساليب البحث العلمي من اجل تطوير هذه المؤسسات.
- انشاء سوق دائم لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تساهم فيه كل من الحكومة الجزائرية والمؤسسات الاقتصادية، بحيث يهدف السوق الى التعريف بالمنتوج المحلي ومميزاته، ويسهل وصول المستهلك الى أكثر من بدائل محلية وتحقيق التنويع الاقتصادي.
- اشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نشاط المناولة عند قيام المستثمرين بتوسع مصانع للسيارات المنشأة حديثا.
- ضرورة الاهتمام بتكييف التشريعات الاقتصادية والتحولات التي يعرفها الاقتصاد العالمي من اجل تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على زيادة قدرتها التنافسية
- تشجيع التشاور بين الهيئات الحكومية من جهة مع الجمعيات والمنظمات المهنية، في اعداد كل سياسة تهدف الى تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجع:

1- لزعر محمد الأمين، **سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية**، المعهد العربي للتخطيط، متاح على الموقع: http://www.arab-api.org تاريخ الاطلاع: 15-02-2018 على الساعة 15:49.

2- Hvidt, M. 2013. "Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends", Kuwait Programme on Development, Governance and Globalization in Gulf States, Number 27.

3- عبد الرزاق بن علي & نجوى راشدي، **التنويع الاقتصادي :المفهوم، الأهمية والمحددات**، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، يومي 02و03 نوفمبر 2016، بجامعة حمة لخضر الوادي.

4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 19-09 المتعلق بترقية الاستثمار، العدد 02، 11 يناير 2017.

5- رابح خوني & رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، ايتراك للطباعة والنشر، 2008.

6- مايو عبد الله& الحاج عرابة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع القاعدة الانتاجية في الجزائر –واقع وآفاق–**، مداخلة للملتقى الدولي: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة يومي: 02 و03 نوفمبر 2016، جامعة الوادي.

7- الحكومة الجزائرية، برنامج الحكومة، 19-02-2007.

8- ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، الدار المحمدية العامة، الجزائر،1998.

9- تومي ميلود، **مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة في ملتقى' ‘متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية" ،17-18 أفريل 2006.

10- عبد العزيز جميل مخيمر، احمد عبد الفتاح عبد الحليم، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية** ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية ،2005.

11- فريد راغب النجار، **ادارة المشروعات والاعمال الصغيرة الحجم** ، مؤسسة شباب الجامعة 1999.

12- كليفورد م ، بومباك، **أسس إدارة الاعمال التجارية الصغيرة** ،جامعة ايوا، مركز الكتب الأردني،1989 .

13- Bulletin D'information Economique**,** données des 'années 2007 à 2016, DSIS, ministère de la PME et de l'artisanat

14- Bulletin D'information publié par l'Office nationale des statistiques (ONS), données des années 2007 à 2016